

السلطان التنفيذية والتشريعية تستعرضان تفاصيل حزمة برامج «تمكين» الجديدة لدعم توظيف البحرينيين



عقدت السلطان التنفيذية والتشريعية اجتماعاً مشتركاً أمس، وذلك لاستعراض تفاصيل حزمة البرامج الجديدة التي أطلقتها صندوق العمل (تمكين) مؤخراً إنفاذاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم لخلق المزيد من الفرص الواعدة للمواطنين، وبعد موافقة مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتوجيه سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري رئيس مجلس إدارة صندوق العمل «تمكين»، والتي جاءت وفق ما تم التوافق عليه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عند إعداد مشروع الميزانية العامة.

وقد ترأس الاجتماع من جانب مجلس النواب أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، ومن جانب مجلس الشورى علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ومن الجانب الحكومي جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل، بحضور غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، وحمد بن فيصل المالكي وزير شؤون مجلس الوزراء، ورئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلسين، ومها مفيز الرئيس التنفيذي لتمكين، وعدد من المسؤولين. وتستهدف حزمة البرامج الجديدة دعم ٥٠ ألف بحريني

في السنة، وترتكز على ٣ مبادرات رئيسية تتضمن دعم الداخلين الجدد في سوق العمل وخلق فرص واعدة لهم، وتعزيز التطور الوظيفي للكوادر البحرينية ليكونوا الخيار الأول والأفضل في سوق العمل، والتوسع في دعم مؤسسات القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق أهداف (تمكين) وتعزيز مكانة القطاع الخاص كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي.

وخلال اللقاء، أشار رئيس مجلس النواب إلى أن حزمة البرامج الجديدة، ومبادراتها النوعية، أكدت الأخذ بالاعتبار التوافقية التي تمت مؤخراً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عند مناقشة الميزانية العامة في شهر مايو الماضي، مؤكداً الدعم التبادلي لكافة المشاريع والمبادرات والبرامج الهادفة إلى رفع أجور البحرنيين، وتعزيز برامج التوظيف والتطوير والتدريب، ودعم مؤسسات القطاع الخاص، باعتبارها المحرك الرئيسي

للاقتصاد الوطني، وتطوير منظومة جذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل المناسبة للمواطنين، وتلبية تطلعات واحتياجات سوق العمل. وأوضح رئيس مجلس النواب أهمية تعاون كافة الجهات المعنية مع (تمكين) من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج الجديدة، منوهاً إلى ضرورة إبراز أهداف البرامج وغاياتها، والتشجيع على المشاركة فيها، وألية تنفيذها بالشكل السليم، وبما يحفظ حقوق كافة الأطراف، مع الارتقاء بمنهجية التعاون وزيادة الحوافز والمميزات لمؤسسات القطاع الخاص من أجل المشاركة الفاعلة في البرامج، انطلاقاً من الواجب الوطني والمسؤولية المجتمعية.

وأوضح أن استمرار البرامج التي تساهم في التاهيل والتطوير الوظيفي للمواطنين، والعمل على إكسابهم مهارات وخبرات تلبي احتياجات سوق العمل، وتواءم مع التقدم والتطور التكنولوجي والتقني، سيكون لها الأثر الإيجابي الكبير في رفع نسب توظيف المواطنين، ودعم الأيدي العاملة الوطنية التي تقدم صوراً متعددة في التفاني والإخلاص والالتزام بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما أكد رئيس مجلس الشورى أن مسارات التعاون والشراكات المثمرة بين صندوق العمل (تمكين) ومختلف المؤسسات والشركات الوطنية، تتردد مجالات التطوير والتدريب

للكوادر الوطنية، والمؤكدة على إسهاماتهم ضمن فريق البحرين في إعلاء مكانة مملكة البحرين، واستمرار ازدهارها ونمائها في المجالات كافة.

من جهته، أكد جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل أن التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم وضعت المواطن محورياً للتنمية، مشيراً إلى أن الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تواصل جهودها لخلق الفرص الواعدة أمام المواطنين ودعم توظيفهم وجعلهم الخيار الأول عند التوظيف.

وفوه بكافة المبادرات، مؤكداً حرص وزارة العمل على مواصلة تعزيز التعاون مع أعضاء السلطة التشريعية وبالتنسيق مع (تمكين) بما يساهم في تطوير سوق العمل من خلال التنفيذ المتقن لهذه المبادرات النوعية للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

الرأي الثالث

اقترح إلى سعادة السفير العماني



محمد المحميد

malmahmed7@gmail.com

لمستقبل الشباب والقطاع الجامعي في البلدين الشقيقين، ودعم عمل الجامعات البحرينية والعمانية، وزيادة أعداد الدارسين، خاصة وأن عدد الطلاب العمانيين الدارسين في جامعات مملكة البحرين يبلغ (٢١٨ طالباً)، فيما يبلغ عدد الطلاب البحرنيين في سلطنة عمان (٨٥ طالباً وطالبة بحرينية). المواقف السياسية للبلدين الشقيقين متطابقة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، ومجمل التحديات المحيطة بالمنطقة.. والبحرين ضمن أبرز ١٠ دول تستثمر في عمان بـ ١,٣٨ مليار دولار.. وهناك حوالي ٤٩٠ شركة بحرينية عمانية، بجانب ٩٠٠ مؤسسة تجارية بحرينية عاملة في سلطنة عمان، ويوجد مجلس الأعمال المشترك بين غرقتي تجارة وصناعة البلدين، واتفاقية تأسيس شركة بحرينية عُمانية للاستثمار القابضة، ومذكرة التفاهم حول التعاون السياحي المشترك، بجانب المعارض التجارية، والتعاون الشبابي الرياضي الثنائي، والعديد من الجهود المتميزة التي أوضحها السفير العماني في الحوار الصحفي الذي أجرته الزميلة «سماح علام» من وكالة أنباء البحرين (بنا).

إننا نعرض هذا الاقتراح أمام سعادة السفير العماني، ونثق تمام الثقة بحرصه على دراسته والاهتمام به، وبالتنسيق مع سعادة الدكتور جمعة بن أحمد الكعبي سفير مملكة البحرين لدى سلطنة عُمان، والجهات المختصة، لما فيه صالح البلدين والشعبين الشقيقين.. والمستقبل المنشود.

في يونيو الماضي، واستمرارا لاهتمام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم سلطان عمان الشقيقة، بتطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية.. أقر مجلس الوزراء العماني برنامج الابتعاث الخارجي لأعوام (٢٠٢٣ - ٢٠٢٧)، ومن خلال استحداث مشروع نوعي، يستهدف إعداد خريجين من الشباب العماني، قادرين على القيام بأدوار ريادية في القطاعات الاقتصادية، حيث يركز البرنامج على تخصصات المستقبل، واحتياجات سوق العمل، وخطط الحكومة، في أفضل الجامعات العالمية، ويعد ١٥٠٠ بعثة سنوياً، وعلى مدى خمس سنوات.

وفي ظل احتفالات سلطنة عمان الشقيقة باليوم الوطني، وفي سياق العلاقات البحرينية العمانية الأخوية المتينة، وما تتميز به من روابط وثيقة، وانطلاقاً من مذكرة التفاهم بين وزارتي التربية والتعليم في المجالين العلمي والتربوي، فإننا نقترح على سعادة السيد فيصل بن حارب البوسعيدي سفير سلطنة عمان الشقيقة لدى مملكة البحرين، تبادل الخبرات العماني، مع برنامج سمو ولي العهد للمنج الدراسات العالمية، ووقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري، وبرامج المبرة الخليفة، برنامج سفاء الوطن الذي ينظمه معهد البحرين للتنمية السياسية.

إن تفعيل التعاون في هذا المجال الحيوي، واستثمار البرامج المشتركة، من شأنه فتح آفاق رحبة تعود بالخير والنفع

وزير العدل يمنح ٨ شركات ترخيص مزاولة نشاط المنفذ الخاص

قيامهم بالأعمال والإجراءات المرخص بها، وتكون كافة السجلات والإيصالات والمستندات المتعلقة بالأعمال والإجراءات ملكاً للوزارة المعنية بشؤون العدل.

ويمارس المنفذ الخاص عمله تحت إشراف قاضي محكمة التنفيذ ورقابته، وله في إطار الأوامر القضائية الصادرة أو الإجراءات المناط به تنفيذها قانوناً أن يتخذ ما يلزم من إجراءات.

آل خليفة ومشاركوه لمتابعة تنفيذ الأحكام، شركة الغنيم لتنفيذ الأحكام القضائية، شركة اكسيكوشن بوينت.

يشار إلى أن الوزارة تتولى الترخيص للمنفذين الخاصين والإشراف الإداري عليهم.

ويعد المنفذ الخاص المرخص له والعاملون لديه في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام قانون العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع منهم أو عليهم بسبب أو بمناسبة

كتبت أمل الحامد:

صدر عن نواف بن محمد المععودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ٨ قرارات بمنح ترخيص مزاولة نشاط المنفذ الخاص لـ ٨ شركات، وهي: شركة المناعي للتنفيذ الخاص، شركة الدراري للتنفيذ الخاص، شركة السراي للتنفيذ الخاص، شركة النزاهة لخدمات التنفيذ الخاص، شركة رايتس بروتكشن، شركة راشد



لا تجاوزات مالية في مجلس الشورى

رئيس الشورى: ديوان الرقابة يدفع المؤسسات نحو التطوير والتحسين المؤسسي

خالد المسقطي: حريصون على مراجعة الحساب الختامي بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس

مملكة البحرين وحكومة جمهورية تشيلي المرافق للمرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٣م، وذلك نداء بالاسم بصفة مستعجلة، وإرساله إلى رئيس مجلس النواب لإحالته إلى سمو رئيس مجلس الوزراء لرفعه إلى جلالة الملك المعظم.

وأشارت مقرر اللجنة العضو نائسي دينا إيلي خضوري إلى أن اتفاقية الخدمات الجوية مع جمهورية تشيلي تهدف إلى تعزيز سبل التعاون الثنائي في مجال الخدمات الجوية على النحو الذي يخدم مصالح المستهلكين والتنمية الاقتصادية في البلدين الصديقين، من خلال تمكين مؤسسات النقل الجوي من تقديم خدمات متنوعة للجمهور، مما يساهم في خلق فرص استثمارية وتجارية للناقلة الوطنية من جانب، وربط مطار البحرين بالمطارات العالمية والارتقاء بدوره على الصعيدين الإقليمي والدولي من جانب آخر، حيث تعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات الثنائية النموذجية التي تبرمها مملكة البحرين مع الدول المجاورة والصديقة.

وأشارت خضوري إلى أن الاتفاقية جاءت شاملة لجميع الأحكام التي تتواءم مع المتطلبات الدولية لصناعة النقل الجوي، وعلى الأخص الأحكام المتعلقة بالسلامة الجوية وأمن الطيران، والحقوق والالتزامات المتبادلة التي يتمتع بها كل من الطرفين، مثل تعيين كل طرف لشركات ومؤسسات الطيران لتشغيل الخدمات المتفق عليها، والأحكام الخاصة بالتصاريح والشورى، وإشادته بالتعاون المستمر والمثمر بين المجلس والديوان فيما يتعلق بالعمليات المالية.. إلى ذلك، قرر المجلس الموافقة على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة



رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إن «تقرير البيانات المدققة لمجلس الشورى للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة».

وواصل قائلاً: «تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية أشاد كثيراً بإنجازات وجهود المجلس، وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار اللوائح والأنظمة، ومراجعة وإصدار اللائحة المالية، إلى جانب القرارات الإدارية والتعاميم بصورة مستمرة».

وأشار إلى أن «الملاحظات التي وردت في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بخصوص مجلس الشورى نجدتها تطويرية، ونحن مع كل ما من شأنه أن يرتقي بأداء المجلس المؤسسي». وأضاف: «شكر ديوان الرقابة المالية والإدارية على جهوده المتواصلة والداعمة لتطوير الأداء المؤسسي والمالي، وإن مجلس الشورى يقوم بمهام التطوير بشكل مستمر، وهي عملية مستمرة ولن تنتهي، وخصوصاً في ظل المستجدات الجديدة التي نواكبها في كل المجالات».

بدوره، قال خالد حسين المسقطي

كتبت أمل الحامد: تصوير: عبدالأمير السلطنة

قرر مجلس الشورى في جلسته أمس الأحد برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس الموافقة على إقرار البيانات المالية المدققة لمجلس الشورى للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

وأشاد مقرر اللجنة رضا عبدالله فرج باستمرار النهج البناء لمكتب المجلس بإحالة البيانات المالية للمجلس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لبحثها وتقديم تقرير حولها يعرض في الجلسة العامة للمجلس، منوهاً إلى ما ورد في التقرير من التزام الأمانة العامة عند إعدادها البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بأحكام المادة (١٨٠) من المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وتعديلاته، ومواد اللائحة المالية لمجلس الشورى، والتزامها بصورة مهنية بالمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

ولفت مقرر اللجنة إلى أن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بين أن البيانات المالية الواردة في الحساب الختامي تظهر بصورة عادلة إيرادات ومصروفات المجلس.

وقال علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى: «نتقدم بخالص الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، على نظرة جلالته بتأسيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي أصبح له بالغ الأثر الإيجابي في دفع كافة المؤسسات نحو التطوير

بسم الله الرحمن الرحيم
«يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
«صدق الله العظيم»

يتقدم

رئيس وأعضاء مجلس

الإدارة وجميع العاملين في

أخبار الخليج

بخالص التعازي والمواساة إلى الزميل

إبراهيم جوهر

لوفاة المغفور له

شقيقه

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم

أهله وذويه الصبر والسلوان

(إنّا لله وإنا إليه راجعون)